وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية **الادارة والاقتصاد**
قسم العلوم المالية والمصرفية

تقييم واقع السيولة في المصارف التجارية العراقية ٢٠١٠-٢٠٢٢م

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبتين

فاطمة عدنان عبد الحسن/عهد عبد الكريم علوان

إشراف

د. نصر حمود مزنان

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ))

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة / الآية : ١١ .

الاهداء

بعد مسيرة دراسية دامة سنوات حملت في طياتها الكثيرمن الصعوبات و المشقة و التعب ها انا اليوم على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر ف اللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد بعد ان الرضا لانك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي...

الى ذلك الرجل العظيم الذي اخرج اجمل ما في داخلي و شجعني دائما للوصول الى طموحاتي رجل علمني ان الحياة بأجمل وبذل كل ما بوسعه و الى روحه التي رافقتني مثل ظلي(ابي).

اهدي هذا العمل الى المرأه التي صنعت فتاة طموحة و تعشق التحديات قدوتي

الأولى التي منها تعرفت على القوة و الثقة بالنفس لمن رضاها يخلق لي التوفيق(امي)اطال الله في عمرك بالصحة و العافية.

الى جميع من امدني بالقوة و التوجيه ودعمني في الأوقات الصعبة لأصل ما انا عليه الان.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون لي في انجاز هذا البحث العلمي المتواضع واخص بالذكر اساتذة كلية الادارة والاقتصاد– جامعة بابل لما بذلوه من جهد وعناء خلال سنوات الدراسة فلم يدخروا من مجهودهم شيئا الا وعلمونا إياه والشكر موصول الى المشرف على هذا البحث الاستاذ(د. نصر حمود مزنان) لما قدم من نصائح تصب في مصلحة البحث حيث واكبه خطوة خطوة فجزاه الله عني خير الجزاء

التسلسل	المواضيع	رقم الصفحة
١	الآية القرآنية	أ
٢	الاهداء	ب
٣	الشكر و التقدير	ج
٤	الفهرست	د
٥	الملخص	٢
٦	المقدمة	٣
٧	المبحث الأول_الاطار المنهجي	٤_٧
٨	المبحث الثاني_الاطار النظري	٨_١٧
٩	المبحث الثالث_العلاقة بين العائد المصرفي وخطر السيولة	١٨_٢١
١٠	المبحث الرابع_اساليب وتحليل خطر السيولة	٢٢_٢٦
١١	المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	٢٧_٢٨
١٢	المصادر	٢٩_٣٠

الملخص

ان الهدف من البحث هو قياس وتحليل السيولة وخطر السيولة من خلال استخدام العديد من المقاييس الخاصة بهما.ويعد خطر السيولة احد اهم مخاطر العمل المصرفي والمؤثرة على العائد الخاص بالمصرف ، وان التعامل الصحيح مع هذا الخطر يكون من خلال تطبيق إدارة كفوءة لخطر السيولة بحيث ينظر اليه نظرة شمولية ويحدد الارتباط بينه وبين أثره الكلي على إداء المصارف والعوائد المتحققة لها.حيث تبني دراسات مستقبلية في الميدان المبحوث وعلى عينة من المصارف العربية التي تعمل في بيئة اكثر ازدهاراً واستقراراً ، لكي يتسنى الخروج بنتائج عملية تعكس اثر خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية.

المقدمــة

تقوم المصارف التجارية بدور الوساطة بين المودعين الذين يرغبون باستثمار مدخراتهم ضمن أدنى مستوى من المخاطر مع حق استرداد هذه الاموال عند الحاجة اليها، والمستثمرين الراغبين في اقتراض هذه الاموال لمدة تتراوح بين شهور الى سنوات يعيدون بعدها ما اقترضوه بمواعيد تتناسب مع تحقيق الدخل من استثمارهم ، واهم نتائج دور الوساطة هذه هي المساعدة في فصل قرار الادخار عن قرار الاستثمار والقيام بعملية تحويل استحقاق الودائع شبه المستقرة الى قروض قصيرة أو متوسطة الاجل ، موفقة بذلك بين رغبات كل من المدخرين والمستثمرين دون ان يتنازل احد منهم عن غايته ، وانطلقت بداية قبول المدخرين بدور الوساطة للمصارف التجارية من ثقة راسخة لديهم ولدى المجتمع بمختلف فئاته بقدرة المصارف على رد مدخراتهم متى أرادوا ذلك دون قيد أو شرط ، وقد عزز هذه القناعة ما تميزت به المصارف من مقدرة فعلية على تلبية طلبات المودعين بدون أي تأخير وذلك بفضل ما تتمتع به هذه المصارف من سيولة تعد اساس الثقة في المصرف عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بينه وبين زبائنه .

وتعد السيولة احد اهم اهداف المصرف الى جانب هدف الربحية اذ يعدان هدفان متلازمين ومتضادين في الوقت ذاته ، بمعنى ان تحسين احدهما سيكون على حساب الاخر ، وبسبب هذا التعارض كانت المهمة الصعبة الملقاة على عاتق إدارة المصرف هي الموازنة بين هدفي السيولة والربحية ، إذ دون هذه الموازنة قد يفقد احد هذين الهدفين اوكليهما وهو أمر يصعب التعايش معه .

إن سعي المصرف الى تحقيق اقصى العوائد سيعرضه لخطر السيولة الذي يعد من اهم المخاطر المالية والتي يكون العائد المصرفي عرضة للتأثر بها ، اذ يشير ذلك الخطر الى عدم قدرة المصرف على توفير النقدية عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان سعي المصرف الى تبني سياسة الامان ستؤدي الى انخفاض خطر السيولة وفي المقابل تحقيق عوائد اقل ايضاً نتيجة تحقق اموال فائضة بدون استخدام يتحمل عنها المصرف دفع فوائد الى اصحابها ، وعليه فان خطر السيولة ليس في عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته فقط وانما قدرته على توظيف امواله بكفاءة ايضاً .

المبحث الاول : الاطار المنهجي

١- مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال تجاهل إدارة المصرف لمفهوم السيولة وخطرها بوصفها متغيراً اساسياً في القرارات الخاصة بعمل المصرف ، وذلك عند دراسة العوامل والمخاطر المؤثرة على العائد المصرفي . وتزداد المشكلة تعقيداً من خلال ضعف إدارة المصرف لامواله وعدم تقديرها لاحتياجات السيولة بدقة. اذ ان زيادة السيولة عن الحد المقبول ووجود فائض كبير لها يؤشر ضعفاً في ادارة الاموال وانخفاضاً في العائد المصرفي بسبب عدم توظيف السيولة الفائضة التي حصل عليها المصرف من مصادر مختلفة وارتفاع نفقات وتكاليف هذه الاموال السائلة . وفي المقابل ينتج عن النقص في سيولة المصرف خطراً يطلق عليه خطر السيولة والذي قد يترك اثراً بالغاً على العائد المصرفي وبالتالي على سمعة المصرف ومستقبله . اذ من الممكن ان يؤدي عدم توفر السيولة الى انعدام ملاءة المصرف المالية وفقدانه العديد من زبائنه وتحولهم الى منافسين ومن ثم تحقيق خسائر للمالكين ، واذا تواصل العجز النقدي للمصرف فان ذلك يقود غالباً الى مسارعة المودعين لسحب ودائعهم ومن ثم انهيار المصرف .

وعليه فان مشكلة الدراسة تبرز بالتساؤل الاتي : "هل يمكن ان يؤدي سوء ادارة السيولة في المصرف الى نشوء خطر السيولة وما انعكاس ذلك على العائد المصرفي" .

٢- اهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة من خلال التطرق الى تاثير احد اهم انواع المخاطر المصرفية وهو خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية والمتمثل بالعائد الناتج عن توظيف الاموال في القروض الممنوحة للزبائن والفوائد والارباح التي يحصل عليها المصرف من استثمار أمواله في الموجودات المالية المختلفة في السوقين النقدي والمالي، بالاضافة الى العمولات والعوائد التي يحصل عليها لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها لزبائنه . اذ ان سعي المصرف لتحقيق هذه العوائد يعد امراً مهماً له لبلوغ اهدافه في النمو والبقاء والتميز. لذلك رأينا من الضروري دراسة هذا الموضوع المهم والذي له علاقة كبيرة بسمعة المصرف ومستقبله .

٣- : اهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف ياتي في مقدمتها :

١. قياس وتحليل السيولة وخطر السيولة من خلال استخدام العديد من المقاييس الخاصة بهما .
٢. قياس وتحليل عائد توظيفات الاموال المصرفية من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة به .

٣. مقارنة المصارف عينة الدراسة مع بعضها البعض، على ضوء ما تحققه من عوائد ونسبة خطر السيولة التي تتعرض له.

٤- : فرضيات الدراسة

تتبنى الدراسة فرضية رئيسة مفادها :

"تؤثر مقاييس خطر السيولة معنوياً في مؤشرات عائد توظيفات الاموال المصرفية" .

وينبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الاتية :

١. يؤثر مقياس (القروض/الودائع) معنوياً وايجابياً في مؤشرات عائد توظيفات الاموال المصرفية .
٢. يؤثر مقياس (الاستثمارات قصيرة الاجل/الودائع) معنوياً وايجابياً في مؤشرات عائد توظيفات الاموال المصرفية .

٥- : عينة الدراسة

تحقيقاً لاهداف الدراسة وأختبار فرضياتها . فقد وقع الاختيار على عدد من المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) العاملة في العراق . بوصفها عينة يعتمد عليها لاغراض التحليل والدراسة ، اضافة الى انها تتعامل مع منشآت المجتمع كافة ، كما انها تمثل اقدم المصارف التجارية العاملة فيه وافضلها من حيث حصتها السوقية واسعار اسهمها في سوق بغداد للاوراق المالية . ويمكن تقسيم المصارف عينة الدراسة الى مجموعتين : الاولى ، متمثلة بمصرف الرافدين الحكومي . والثانية ، متمثلة بالمصارف الاهلية الشرق الاوسط وبغداد . وروعي في اختيار عينة الدراسة التنوع في الاهداف والملكية وحجم الموجودات .

وفيما يأتي نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة :

١. مصرف الرافدين

تأسس مصرف الرافدين في عام ١٩٤١ بوصفه اول مصرف تجاري وطني برأسمال قدره (٥٠٠٠٠٠) دينار عراقي مدفوع بالكامل من خزينة الدولة ، واصبح شركة عامة استناداً الى قانون الشركات العامة المرقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، وبلغ رأسماله سنة ٢٠٠٢ (٤٠٠٠) مليون دينار عراقي . (١) .

---

(١) التقرير السنوي لمصرف الرافدين ، ٢٠٠٢، ٤٢

٢. مصرف بغداد

اسس مصرف بغداد بوصفه شركة مساهمة خاصة بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١. وكان اول مصرف يؤسسه القطاع الخاص بعد التعديل المشار اليه اذ صدرت شهادة تأسيسه المرقمة ٤٥١٢ في ١٩٩٢/٢/١٨ برأسمال قدره مائة مليون دينار وباشر نشاطه في ١٩٩٢/٩/١٢ بأعمال الصيرفة التجارية . وقد تمت زيادة رأسمال المصرف مرات عديدة ليصبح في عام ٢٠٠٣ (٢٦٤٠) مليون دينار ، وجاءت هذه الزيادة نتيجة التطورات اللاحقة وتزايد اعمال وانشطة المصرف وتوسع شبكة فروعه في بغداد والمحافظات . (١) .

٦- : اساليب جمع البيانات

تم الحصول على ادبيات الجانب النظري من المصادر والدوريات والمنشورات العربية والاجنبية اضافة الى بعض المقالات والمواضيع التي تم الحصول عليها بواسطة شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) .

اما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على التقارير والكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة ، وقد استخدمت الاساليب الاحصائية والنسب المالية، لقياس متغيرات الدراسة .

٧- : الاساليب الاحصائية المستخدمة

اعتمد منهج الدراسة على الاسلوب التحليلي لكونه اكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة ومجالها واهدافها . وقد تمت الاستعانة بالبرنامج الاحصائي الجاهز"Minitab" لاجراء تحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات .

ومن اهم الاساليب المستخدمة ما يأتي :

١. **الوسط الحسابي** : لمعرفة متوسط القيم لمقاييس خطر السيولة ومؤشرات عائد توظيفات الاموال المصرفية خلال مدة الدراسة.
٢. **المتوسط العام** : لاستخراج متوسط المتوسطات لمقاييس خطر السيولة ومؤشرات عائد توظيفات الاموال المصرفية خلال مدة الدراسة.

---

(١) التقرير السنوي لمصرف بغداد ، ٢٠٠٣، ٧

٣. **الانحراف المعياري :** وقد استخدم لقياس مستوى تذبذب القيم عن اوساطها الحسابية.

٤. **تحليل الانحدار المتعدد :** وقد استخدم في قياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة .

المبحث الثاني : الاطار النظري

أ- السيولة المالية

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية وفي معناها الفني تعني قابلية تحويل الموجود الى نقد سائل فوراً أو خلال فترة قصيرة ، فهي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة التحويل الى نقد، وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها (عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ، ٢٣٠) . والسيولة لأي نشاط اعمال تعني المقدرة على مقابلة الالتزامات المستحقة بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي موجود من الموجودات الى نقد سائل بسرعة وبأقل حد من الخسارة في القيمة. ويترتب على هذا التحويل تكاليف جديدة تبعاً لمدة ودرجة الخطر المطلوب تسييله، علماً بأن هذين العاملين يخضعان لطبيعة انشطة المنظمة كذلك مركزها التنافسي في السوق (جمعة ، ٢٠٠٠ ، ١٨٩) . أما السيولة المصرفية فيذهب الى تعريفها بأنها : قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المتمثلة بصفة أساسية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون . ولا يعني هذا التعريف للسيولة بأنها تخص الودائع والائتمان فقط بل لمواجهة المصرف لالتزاماته المستحقة كافة وبدون تأخير. وتعرف ايضاً بانها قدرة المصرف على سداد التزاماته حين الاستحقاق او حين الطلب)أو يقصد بها : القدرة على توفير مجرى نقدي كافٍ لمواجهة جميع متطلبات التمويل الحاضرة والمستقبلية)وتظهر حالة السيولة في جانب المطلوبات ايضاً ولكنها بشكل أخر فكلما طال أجل المطلوبات تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح . وتكون الضغوط التي تفرضها المطلوبات قصيرة الاجل على مكونات محفظة الموجودات لكي تكون أكثر سيولة بحيث يتلاءم وقصر أجل هذه المطلوبات (الفضل ، ٢٠٠٢ ، ١١١) . ويعد عنصر السيولة من الامور المهمة في إدارة المصرف لما له من دور كبير في استمرار المصرف ونموه وتوسعه ، وبعكسه يعد مشكلة بل ومن أخطر المشاكل التي يواجهها المصرف والتي قد تؤدي الى الانهيار والافلاس . وتظهر

---

(١) السعيد فرحات جمعة ، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٠، ص٨٩

(٢) مؤيد الفضل ، مؤشرات اداء النظام المصرفي الخاص والعام في العراق ، دراسة مقارنة ، مجلة افاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات ، مجلد٢١ ، عدد٨٤ ، ابو ظبي ، الامارات ، ٢٠٠٢، ص٩٠

مشكلة السيولة في جانب الموجودات إذ تعد من الامور المرتبطة بإدارة الميزانية أي إدارة الموجودات والمطلوبات (الجميل ، ٢٠٠٢ ، ٢٣٣) . ومن الملاحظ إن التعريفات السابقة كافة تتحدث عن السيولة الظاهرة أو الفورية او التقليدية الاكثر شيوعاً والتي تهدف الى تحديث أهمية الاستخدامات (الموجودات الحاضرة) في مواجهة الالتزامات القصيرة الاجل، ولم تأخذ في الحسبان مواردها الخفية او المستترة او المنتظرة مثل الائتمان غير المستخدم او إمكانية إختراق سوق رأس المال كذلك الاقتراض . على أثر ذلك يمكن ضم السيولة الظاهرة الى السيولة الخفية ليكونا معاً السيولة الكلية على مستوى منظمة الاعمال(جمعة ، ٢٠٠٠ ، ١٩١) .

مما تقدم يبدو واضحاً بأن السيولة المصرفية أمر في غاية الاهمية بالنسبة لحياة المصرف . وإذا أردنا ان نبين أهمية السيولة في المصرف فإننا نقف أولاً لطرح السؤال الذي يثار دائماً وهو : ما قيمة كل المؤشرات الجيدة للأداء إذا كان وجود المصرف نفسه مهدداً بالخطر بسبب مشكلة السيولة ، فكما هو معلوم بأن نسبة المطلوبات النقدية الى مجموع موارد المصرف كبيرة جداً والقسم الاكبر من تلك المطلوبات ، قصيرة الاجل تستحق الدفع عند الطلب في الوقت الذي يوظف المصرف موارده في موجودات طويلة الاجل . مما يزيد من الامر صعوبة في عدم قدرة المصرف على المواءمة بين المطلوبات قصيرة الاجل وتلك الموجودات والتالي وقوعه في أزمة ومن الجدير بالذكر ان توفر السيولة في المصرف يعد عاملاً مهماً في خلق الثقة لدى المودعين وبالتالي وقاية المصرف من المخاطر المالية التي يواجهها ، وبالعكس فأن أية إشارة بعدم توفر السيولة الكافية للمصرف تزعزع من ثقة الودعين وتبدأ فوراً عملية سحب الودائع مما قد يؤدي به الى الافلاس والفشل (الفضل ، ٢٠٠٢ ، ١١) .

---

(١) رغد رياض عبد الله الحسنكو ، تحليل النمو وأثره في المخاطرة المالية للاسهم العادية (دراسة تطبيقية في مجموعة من شركات القطاع الصناعي المساهمة المسجلة في سوق بغداد للاوراق المالية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،٢٠٠٤، ص٣٨.

(٢) سرمد كوكب الجميل ، مؤشرات القدرة الايفائية في ادارة ميزانية مصرف الرافدين ، مجلة تنمية الرافدين ، عدد٤١ ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٣، ص٤٨

ب- خطر السيولة

يظهر خطر السيولة متى ما يطالب الدائنون كالمودعين بنقد مباشر وسريع لسد احتياجاتهم المالية ، حينها يتوجب على المصرف توفير اموال اضافية بالاقتراض او بيع بعض موجوداته لتلبية الطلب على سحب الاموال ، والموجودات الاكثر سيولة التي يمتلكها المصرف هو النقد ، وبأمكان استخدام هذا الموجود للتلبية المباشرة والفورية لطلبات المودعين لسحب الاموال . وعلى الرغم من ان المصارف تخفض من موجوداتها النقدية وذلك لان مثل هذه الموجودات لا تحقق فائدة ، الا ان هذا الامر لا يشكل مشكلة كبيرة للمصرف ، وحالات السحب اليومية من قبل المودعين تكون امراً متوقعاً بإمكان المصرف تلبيتها بسهولة . وقد يكون هناك اوقات يقع فيها المصرف بما يسمى مركز الازمات المالية المنتظمة وتنشأ اهم مسبباته عن حالات السحب الكبيرة وغير المتوقعة للنقد ، او اذا انتشرت شائعات بين المودعين وترتب على ذلك قدوم المودعين الى المصرف يطالبونه بأسترداد ودائعهم . وفي هذه الحالة يقوم المصرف ببيع موجوداته الاقل سيولة لتلبية طلبات السحب الكبيرة ، وينتج عن هذا الامر خطر سيولة اكثر حقيقة . اذ ان بعض الموجودات ذات الاسواق الضعيفة تباع بأسعار اقل عندما يكون البيع آنياً مما لو يكون لدى المصرف وقت اطول للتفاوض على البيع ، ونتيجة لذلك فأن التصفية بأسعار منخفضة قد يهدد قدرة المصرف على ايفاء الديون . ومثل هذه المشاكل الخطيرة للسيولة قد ينتج عنها في نهاية المطاف سباق يتسارع فيه كل المودعين الى سحب اموالهم في وقت واحد ، وهذا من شأنه ان يحول مشكلة السيولة في المصرف الى مشكلة عدم القدرة على ايفاء الديون ويمكن ان يؤدي ذلك في النهاية الى افلاس المصرف وفشله (1) . وتشير ادبيات العلوم المالية والمصرفية الى ان نقص السيولة غالباً ما يعني مخاطر السيولة . ونقص السيولة يتمثل بالوضع الذي يتعذر على المصرف ان

---

(١) سرمد كوكب الجميل ، مصدر سابق ، ص٤٩-٥٠

يواجه طلباً كثيفاً وغير متوقع على مستحقات مالية من قبل الزبائن . ويعرف خطر السيولة على انه عدم قدرة المصرف الكافية للايفاء بالالتزامات المالية على حساب عدم تكافؤ الاستحقاق بين موجودات المصرف ومطلوباته كما ويعرف على انه عدم القدرة على تمويل الزيادات في الموجودات وتلبية الالتزامات والتسديدات لدى استحقاقها و هو الخطر المتعلق بالافلاس المصرفي والمتمثل في اقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي مقابل عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف لتغطية هذه السحوبات . ويصفه بأنه خطر المطلوبات ، او الخطر المزمن الذي يصيب المؤسسة المالية التي تقبل الودائع ويعرف من وجهة نظر اخرى بانه الخطر الناجم عن الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية والناتجة عن الصعوبة التي يواجهها المصرف في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع موجود او الحصول على الودائع او القروض الجديدة (١) .

بناءً على ما سبق فأنه يمكن تعريف خطر السيولة من وجهة نظر الباحث بأنه تعبير عن عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها او عدم قدرتها على تمويل الزيادة في موجوداتها وهو ما يؤدي الى التاثير السلبي على عائد المصرف وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للموجودات بتكلفة مقبولة .

وما تجدر الاشارة اليه ان العديد من الادبيات المالية قد خلطت بين مفهوم خطر السيولة ومفهوم خطر كفاية راس المال فخطر السيولة كما اشير اليه سابقاً هو خطر عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته عند الاستحقاق او عند الطلب فهو مشكلة يومية فضلا عن كونه مؤشراً على وجود مشاكل مادية (٢) . اما خطر كفاية رأس المال او كما يسمى بخطر القدرة الايفائية

---

(١) طارق عبد العال حماد ، تقييم ادارة البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ،١٩٩٩، ص٨٣.

(٢) الجميل ، مصدر سابق ، ٢١٣

فيقصد به عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته النهائية أي انه يعجز بشكل كامل عن مقابلة التزاماته . وغالباً ما يتعرض المصرف لخطر القدرة الايفائية عندما تكون قيمة موجوداته اقل من قيمة مطلوباته ، ويحدث هذا عندما يتعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة تفوق حقوق الملكية الناجمة عن بيع اوراق مالية تقل عن القيمة الاسمية التي سبق ان اشتريت بها. وهناك عدد من المؤشرات التي تعكس تعرض المصرف لمخاطر القدرة الايفائية وفيما يلي اهم هذه المؤشرات : (١) .

- عدم قدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين .
- عدم قدرة المصرف على تلبية احتياجات المقترضين .
- لجوء المصرف الى بيع الموجودات بخسائر كبيرة .
- لجوء المصرف الى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة .
- قيام المودعين بسحب ودائعهم من المصرف لعدم رضاهم عن نشاطه مما يترتب عليه انخفاض طاقته الاستثمارية . وعلى المدى الطويل وعندما تكون قيمة موجوداته اقل من مطلوباته كما اشرنا سابقاً فان المصرف قد يتعرض الى الافلاس ومن ثم التصفية .

بالاضافة الى ما سبق ، يمكن النظر الى خطر السيولة ضمن اطار صيغة عرض – طلب أي بيان ما هي النشاطات التى تؤدي الى ظهور الطلب على السيولة داخل المصرف ، وما هي الموارد التي يكون بامكان المصرف الاعتماد عليها لعرض السيولة عندما تكون هناك حاجة الى اموال قابلة للانفاق .

اما ان تكون موجبة اذا كانت الموجودات السائلة تزيد على المصادر المتقلبة ، او ان تكون الفجوة سالبة اذا كانت الموجودات السائلة اقل من المصادر او المطلوبات المتذبذبة (المتقلبة) ، وان الخط المتقطع في الشكل (1–2) يمثل تدفق الاموال المتنبأ به (المتوقع) خلال الفترة اللاحقة والتي تضاف الى اجمالى

---

(١) عبد العزيز محمد احمد المخلافي ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٤، ص٤٢

الميزانية العمومية والزيادة الاساسية في الموجودات تأتي اعتيادياً من نمو القروض ، بينما نمو الودائع يمثل المصدر الرئيسي لاموال المصرف ، فاذا كان نمو القروض المتنبأ بها يتجاوز نمو الودائع المتنبأ بها ، فالمصرف يكون في حاجة للسيولة التي يمكن تغطيتها بتقليل فجوة السيولة الموجبة او عن طريق شراء الاموال ، من جانب اخر اذا كان نمو الودائع المتنبأ بها يتجاوز نمو القروض المتنبأ بها فيمكن للمصرف تحسين مركز سيولة او البحث عن فرص لاستخدام السيولة الفائضة في موجودات عالية العائد (١)

ج- عائد توظيفات الاموال المصرفية

يعد العائد هدفاً أساسياً وأمراً ضرورياً لبقاء المؤسسة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهو أيضا أداة هامة لقياس الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة ، لذا فإننا نجد جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر . يُعّرف العائد بشكل عام بأنه "القيمة الناجمة عن استخدام الشيء كالأموال المستلمة من الاستثمارات ويعبر عنها عادة كنسبة مئوية إلى مجموع المبلغ المستثمر لتمثل العائد ، ويمكن الوصول إليه بعد طرح التكاليف من الإيرادات المتحققة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنه" . وينظر إلى العائد من الناحية المحاسبية بأنه "الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها وهو الربح المحاسبي الظاهر بحساب الإرباح والخسائر" إما من وجهة النظر الاقتصادية فينظر إلى العائد "بوصفه الزيادة في الثروة الناتجة من مصدرين هما : زيادة الإيرادات المتحققة عن تكلفتها والإرباح غير المتحققة الناتجة عن زيادة الأسعار والتي تنعكس في ارتفاع قيمة الموجودات المستخدمة في الحصول على الإيرادات وهي عوائد ضمنية تتحقق في المدى الطويل عند تصفية الوحدة الاقتصادية" (٢) . وبهذا يمكن النظر إلى

---

(١) الحسنكو ، مصدر سابق ، ٣٠

(٢) فريدي باز ، التحليل المالي للمصارف العربية ، النسب المالية في ادارة الموجودات والمطلوبات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد١٤ ، عدد١٦٤ ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٤، ص٢١٢

العائد المصرفي على انه الإيراد المتمثل (بالفوائد الدائنة والعمولات والأجور) ، والتي يحصل عليها المصرف جراء توظيف الأخير لأمواله وكذلك الخدمات العديدة التي يقدمها لزبائنه ، متحملا في الوقت ذاته الفوائد المدينة والمصاريف المترتبة لذلك بالإضافة إلى تحمله مستوى ملائم من المخاطر في سبيل تحقيقه . ويمكن الحصول على العائد المصرفي وفقا للصيغة آلاتية : [إجمالي الإيرادات – إجمالي المصروفات] .

وبما إن المصرف كأي منظمة اعمال يهدف إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم العائد فانه لا يمكن أن يحقق ذلك إلا من خلال توظيف المصرف لأمواله في موجودات مختلفة كاستثمارات وقروض تدر عوائد، تتمثل في الإرباح التي تعد الداعم الأساسي لرأس المال وكفايته وان انخفاضها يقود إلى انخفاض كفاية راس المال من خلال تناقص الإرباح المحتجزة. وهكذا يتبين إن مفهوم العائد يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساهمين (المالكين) إذ يمكن القول إن هدف المصرف هو تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق عائد مرتفع على حق الملكية (١) .

وتعمل المصارف على تحقيق أقصى عائد من خلال قرارين مهمين هما: (٢) .

١. قرار التمويل وهو القرار المتعلق بكيفية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة لتحقيق العائد المناسب من دون التعرض لإخطار كبيرة .
٢. قرار الاستثمار وهو القرار الذي يبين التوزيع الامثل للموارد المتاحة على اختلاف أنواع الموجودات بطريقة يتم فيها التوازن بين الاستثمار المناسب لكل بند من بنود الاستثمار المختلفة دون نقص أو زيادة مما يُمّكن المصرف من تحقيق عائد مناسب مع عدم التضحية بالسيولة .(٣)

ويتضح مما سبق إن تحقيق العوائد أو الإرباح يعد هدفا رئيسا في المصارف بوصفها المصدر الرئيسي الذي يمكنها من خلاله الاستمرار بأعمالها وديمومتها وبوصفه أهم الأهداف التي تسعى إليها والذي بدونه لا تستطيع إن تنمو وتتطور . وان فقدان هذا الهدف يعني فقدان التبرير الاقتصادي لمواصلة العملية التشغيلية وهذا ما

---

(١) منير ابراهيم هندي ، ادارة المنشاة المالية ، ط١ ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر،١٩٩٤، ص١١٨ .

(٢) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، تنظيم وادارة البنوك ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر ،٢٠٠٠، ص٢٩٨.

(٣) عبد الحليم كراجه واخرون ، الادارة والتحليل المالي ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٢، ص٢١٠.

أكده العديد من الباحثين في هذا المجال على أهمية وضرورة تحقيق العائد في المصارف والذي يحمل في طياته مزايا عديدة يمكننا ذكر أهمها كما يأتي: (١) .

- إن تحقيق العوائد ضرورية لمقابلة المخاطر العديدة التي يتعرض لها المصرف حتى يمكن له إن يستمر في أداء مهامه .
- تسهم في تزويد المصرف بدعامة ضد المشاكل القصيرة الأجل .
- تسهم في تنمية رأس المال بوصفه مصدراً للتمويل الذاتي ، وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة راس مالها .
- يمثل نمو العوائد في المصرف مؤشرا لقدرة الإدارة وكفاءتها في توظيف أموالها المتوفرة لديها كما تساعد على تخطيط إعمالها المستقبلية .
- تُحقق العوائد المرتفعة للزبائن المتعاملين مع المصرف ثقة عالية في إنهم يتعاملون مع مصرف ناجح في أدارته لأموالهم ومن ثم فهو يساعد المصرف في الحفاظ على الزبائن الحاليين واستقطاب زبائن جدد وهذا ما تسعى إليه المصارف دائما ، كما وتساعد تلك العوائد إدارة المصرف على التطور والتوسع في عملية تقديم الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة بالشكل الذي يحقق حاجات ورغبات الزبائن الحاليين والمرتقبين .
- وأخيرا تعد العوائد أداة الكشف عن نقاط القوة والضعف للمصرف وذلك بهدف قياس حالة التقدم والتأخر للمصرف فالأداء المالي الجيد يعد شرطاً أساسياً لتامين بقاء المصرف في بيئة تنافسية فليس من السهولة إن تلتزم المصارف بالسيطرة على شروط البقاء والتطوير خاصة في ظل التحديات البيئية المعاصرة ومع ازدياد حجم القوى المتصارعة أو المناوئة دون تلك الشروط الأساسية لتامين بقائها ومواجهتها لتلك التحديات .(٢)

- **أشكال العائد المصرفي**

استكمالا لمفهوم العائد وأهميته تقدم الفقرة آلاتية إشكال العائد المصرفي ، اذ من المعلوم إن تحقيق العائد للمصرف يعني إن إيرادات المصرف تكون أعلى من مصروفاته ، إذ

---

(١) السعيد فرحات جمعة ، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠، ص٤٨.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر،٢٠٠٠، ص١١٨ .

تتركز إيرادات المصرف أجمالاً بالبنود آلاتية :

الفوائد الدائنة على القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة والحسابات المدينة التي قام بمنحها للمتعاملين معه .

١. عوائد الاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة بإرباح الأسهم وفوائد السندات وأي أرباح رأسمالية Capital Gains ناتجة عن بيع المصرف لموجود من موجوداته بسعر أعلى من قيمتة الدفترية .
٢. العمولات والرسوم عن الخدمات المصرفية المقدمة لزبائنه ، واهم هذه العمولات ما يتحقق عن تحصيل الكمبيالات والسندات وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان والعمليات المختلفة المتعلقة بشراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء وإصدار الشيكات وغيرها بالإضافة إلى أجور الخدمات التي تقدمها المصارف لزبائنها كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها كثير .
٣. فرو قات العملة الأجنبية (الإرباح المتحققة) من شراء وبيع العملات الأجنبية ، وأية إيرادات أخرى ممكن إن تكون ناشئة عن إعمال عرضية قام بها المصرف وليست من طبيعة عمله بشكل مباشر .

إما فيما يتعلق بمصروفات المصرف فيمكن عرض أهمها من خلال الأتي : (رمضان وجوده ، ١٩٩٦ ، ٤٨) (السيسي ، ١٩٩٧ ، ٨٦-٩٤) (رشيد وجوده ، ١٩٩٩ ، ١٩٩) .

١. الفوائد المدينة على الودائع بأنواعها وقروض المصرف المركزي والأرصدة المستحقة للمصارف المحلية والمراسلين في الخارج .
٢. العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية المختلفة نظير تقديمها خدمات للمصرف نفسه .
٣. المصاريف الإدارية والعمومية التي يتحملها المصرف بوصفه شركة ولإنجاز أعماله ومنها : (المرتبات والمكافأة والإيجارات والطاقة والاتصالات وغيرها) .
٤. الخسائر التي تعد في حكم مصروفات المصرف ومنها:(الديون المعدومة والخسائر الناتجة عن بيع بعض الموجودات بسعر اقل من سعر الشراء والاختلاسات وخسائر ناتجة عن قوة قاهرة مثل حدوث حريق أو وقوع سطو على المصرف وغير ذلك ما لم تكن الخسائر مغطاة بتامين .(١)

---

(١)الحسنكو ، مصدر سابق ،ص٣١

مصادر العائد المصرفي

بينما تعد الودائع المصرفية اهم المصادر المالية التي يعتمد عليها المصرف في تمويل توظيفاته ، يعد الائتمان المصرفي والاستثمار بالاوراق المالية اهم مجالات التوظيف ، فالجانب الاكبر من موارد المصرف المالية يوجه الى هذين النوعين من الاستثمار كما يمثل الدخل المتولد عنهما المصدر الرئيسي لعوائد المصرف .

١. الائتمان المصرفي

يعد منح الائتمان من اهم واخطر وظائف المصارف التجارية وذلك لان الاموال التي تمنحها كتسهيلات ائتمانية ليست ملكاً لها بل هي اموال المودعين لذلك تقوم ادارة المصرف برسم سياستها الائتمانية بما يحقق حسن وسلامة استخدام الاموال المتاحة لها مع تحقيق عائد مناسب.و يعرف الائتمان بانه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود او يكفله فيه لفترة محدودة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بألتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف" (١) .

٢- **عائد القروض** : تؤلف القروض عائداً يزيد عن ثلثي الايرادات التي يحققها المصرف . ويتقاضى المصرف مقابل القرض الذي يقدمه مبلغاً من المال (الفائدة) ، وتقدر فائدة القرض على اساس تكلفة القرض والتي تتكون من عائد راس مال القرض ، وهامش لتغطية الخسائر، فضلاًعن نصيبه من النفقات الادارية (٢) .

---

(١) السيسي ، مصدر سابق ،ص١٧٠

(٢) المصدر نفسه، ص١٧١

المبحث الثالث : العلاقة بين العائد المصرفي وخطر السيولة

سنحاول في هذا الجزء من المبحث دراسة العلاقة بين العائد المصرفي الذي يعد الهدف الاساسي التي تسعى اليه المصارف وخطر السيولة الذي يهددها .

تنطوي انشطة العمل المصرفي على تحمل المخاطر من اجل تحقيق العوائد ، وتكمن مهمة مجلس ادارة المصرف والمنظم أو المشرع Regulator في ضمان الا تتسبب الرغبة في تحقيق العائد تحمل مخاطر الى درجة تتعرض عندها سلامة المصرف ومتانته للخطر . ومن ثم فليس هدف المشرف على المصارف إزالة المخاطر من العمل المصرفي ، وانما هدفه ضمان ان تكون المخاطر ضمن المستوى المعقول والمقبول ، بما يمكن مجلس ادارة المصرف من إدارة تلك المخاطر على نحو سليم . اذ ان افضل المصارف إداءً هي تلك التي تحسن إدارة المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي ، فما تتطلبه الادارة الجيدة في هذا الخصوص هو استيعاب اعمق للمخاطر على نطاق المصرف كله ، وذلك من اجل اتخاذ القرار الامثل بخصوص العائد والمخاطرة (١) . يتضح مما سبق ، انه من اجل الحصول على العوائد المناسبة لابد للمصرف من تحمل مخاطر عديدة لتحقيق ذلك ، ولكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه دائماً هو ما مقدار هذه المخاطرة ؟ يقدم لنا Hempel نموذجاً تكمن فيه طريقة واحدة للاجابة على هذا التساؤل ، إذ يكون التأكيد الاساسي منصباً على أنه يتوجب على ادارة المصرف محاولة تعظيم قيمة استثمارات المالكين في المصرف (قيمة المصرف) ، وهذه القيمة يرتبط تعظيمها بكل من العوائد والمخاطر والمبادلة بينهما

ان متغيرات العائد ليس فقط مقاييس العائد مثل العائد على الموجودات ROA والعائد على حقوق الملكية فحسب ، بل يضم ايضاً توقيت العوائد والعوائد المستقبلية المتوقعة، وتكون نوعية المخاطرة والعوائد منسوبة الى حجم العوائد وتوقيتها وتوقعاتها المستقبلية . ويمكن ان تكون العوائد متزايدة بسرعة اكبر وذلك بتحمل المزيد من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل ، ويكون توقيت العوائد والتوقعات المستقبلية عرضة للتأثير بمخاطر التشغيل ، والى درجة اقل بالمخاطر المالية ، في حين أن المخاطر البيئية لا تؤدي عادة الى زيادة العوائد ، الا انها تضع القيود على قرارات العائد والمخاطرة خطر السيولة هو احد اهم (٢)

---

(١) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، محمد سعيد سلطان ، (١٩٩٣) ، ادارة البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، ص٤٥

(٢) عبد الحليم كراجه واخرون ، الادارة والتحليل المالي ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .، ٢٠٠٢، ص٦٧.

المخاطر المالية الذي يكون العائد المصرفي عرضة للتأثير بها . فنرى Rose يصف جوهر خطر السيولة وعلاقته بالعائد المصرفي بعبارتين موجزتين هما :

- نادراً ما يكون الطلب على سيولة المصرف مساوياً لعرض السيولة في أي لحظة معينة من الزمن ، وهنا يتوجب على المصرف ان يتعامل بأستمرار أما مع عجز السيولة أو فائض السيولة ، ومن شأن هذا التعامل ان يؤثر على العائد المصرفي ارتفاعاً او انخفاضاً .(١)
- يوجد هناك تناوب بين سيولة المصرف وعائده ، فكلما كانت موارد المصرف مرتبطة اكثر بالاستعداد لتلبية طلبات المصرف على السيولة كان توقع المصارف للعائد أدنى ، في حين كلما كانت تلك الموارد غير مستعدة لتلبية طلبات المصرف على السيولة كان توقع المصارف للعائد اعلى (على افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة) .

يعد العائد المصرفي وخطر السيولة قوتين تسيران في الاتجاه ذاته ، أي ان العلاقة بين المتغيرين طردية فلو زاد احدهما كانت الزيادة في الاخر ، اي انه إذا بالغ المصرف في السعي وراء تحقيق العائد اضعف مركزه من حيث السيولة (يزداد خطر السيولة) ، كما انه لو بالغ في تحفظه بالنسبة للسيولة (ينخفض خطر السيولة) وذلك باحتفاظه بمقدار من الاحتياطي النقدي اكبر من ذلك المقدار الذي تقتضيه الاحوال التجارية العملية فان شدة تحفظه تفوت عليه فرص الاقراض والاستثمار التي تدر عليه عائداً مهماً ، ولو حرص المصرف على تحقيق درجة من السيولة تبلغ ١٠٠% من ودائعه فأن معنى هذا هو عدم استطاعته توظيف هذه الاموال لانه سيحتفظ بكل دينار يحصل عليه عن طريق هذه الودائع عاطلاً في خزانته والنتيجة هي تعرضه للخسارة لانه مضطر الى دفع نفقات ادارية مثل الرواتب واخرى تشغيلية مثل الفوائد التي يدفعها على الودائع المختلفة وهكذا (٢). من هذا يتبين ان احتفاظ المصرف بسيولة اكثر من اللازم يخفض من خطرها وفي المقابل يفقد المصرف ارباحاً كان من الممكن تحقيقها لو قام بتوظيف تلك السيولة .

اما المصارف التجارية فهي ترتب جدولاً للاولويات يجري بموجبه توزيع موارد المصرف على مجموعة من الموجودات توفق بين العائد المصرفي وخطر السيولة . فالالوية الاولى ، تعطي للاحتياطيات الاولية التي تمنح المصرف السيولة الكاملة ، فالنقد الجاهز في خزانة المصرف موجود في شكل نقد سائل ولكنه عقيم Sterile بمعنى انه لا يحقق أي عائد .

---

(١) عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٤، ص٨٩

(٢) عماد محمد علي عبد اللطيف العاني ، اندماج الاسواق المالية الدولية (اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٢، ص١٩٣

والاولوية الثانية تعطي الاحتياطيات الثانوية التي تضم الموجودات المالية قصيرة الاجل ومنها الحكومية (كأذونات الخزينة) ويحتفظ المصرف بهذه الموجودات لغرضين اساسين هما: السيولة والربحية . ثم تاتي الاولوية الثالثة التي تتكون من السلف والقروض والاستثمارات المصرفية طويلة الاجل ، وهذه الموجودات تمد المصرف بعوائد الفائدة والارباح المختلفة أي ان الهدف من تلك الموجودات ، الربح اولاً والسيولة ثانياً . وبصدد الحديث عن العلاقة بين العائد المصرفي وخطر السيولة ، إذا اراد المصرف تحقيق اقصى ما يستطيع من عوائد دون الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة مواجهة التزاماته في مواعيد استحقاقها فإن هذا يعني توظيف كل دينار يحصل عليه في موجودات قليلة السيولة عالية الربحية ولكن هذا يعرض سيولة المصرف وبالتالي سمعته وبقاءه للخطر لانه وبمجرد رفضه دفع أي التزام عند الطلب او عند الاستحقاق بسبب عدم وجود نقود كافية لديه ، تتزعزع ثقة المتعاملين به ويسعى كل منهم الى سحب ودائعه منه وبالتالي يتوقف المصرف عن الدفع لانه عاجز عن سداد جميع التزاماته مرة واحد . وهكذا فإن ادارة المصرف الناجحة هي التي تسعى دائماً لاقامة التوافق بين موجودات المصرف ومطلوباته بحيث يحقق معدلاً تنافسياً للفائدة وتوفير الحماية اللازمة لرأس مال المصرف في الوقت نفسه . وبعبارة اخرى ان ادارة المصرف مطالبة بتحقيقها العلاقة التبادلية المثلى بين العائد وخطر السيولة والوصول الى هذه العلاقة لا يخضع الى قواعد اقتصادية جامدة وانما يتحدد ذلك في ضوء خبرة المصرف المعني من جهة وفي ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمارس فيها المصرف نشاطه . ومن الاهمية هنا نشير الى وجود ثلاثة اسباب رئيسية تدفع ادارة المصرف الى تجنب مخاطر تدهور العائد او حتى تذبذبه وهي : (١) .

١. يترتب على تذبذب العائد تذبذب في القيمة السوقية للاسهم أي تذبذب في ثروة الملاك ، وهو امر قد يدفعهم الى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال يكون من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاموال بالنسبة للمصرف .
٢. ان الحكومة ممثلة في البنك المركزي عادة ما تراقب اداء المصرف للتأكد من عدم تعرض عوائده الى تقلبات شديدة ، على اساس ان التقلب الشديد في العوائد من شأنه ان يزيد المخاطر التي تتعرض لها الاطراف المعنية بالمصرف .(٢)

---

(١) عبد الحليم كراجه واخرون ، الادارة والتحليل المالي ، ص٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٩

٣. ان رغبة المصرف في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها، تدفعه الى تحقيق استقرار في العائد ، وهو ما قد يعني تجنب توجيه موارده المالية الى توظيفات تنطوي على قدر كبير من المخاطر ، حتى لو كان العائد المتوقع منها كبيراً . ويمكن تفسير هذه النقطة بإن ادارة المصرف عادة ما تتكون من مدراء محترمين، وهم بطبيعتهم اكثر ميلاً لتجنب المخاطر وذلك حفاظاً على وظائفهم .

نستخلص مما سبق ، ان المصرف كباقي المؤسسات المالية الوسيطة يواجه مشكلة الموازنة بين عاملي العائد المصرفي وخطر السيولة ولكنه يختلف عن المؤسسات المالية الاخرى في ان ضرورة الموازنة بين هذه العلاقة تكون اشد في حالة المصرف لان طبيعة الاموال التي يتعامل بها المصرف تختلف عما عليه في تلك المؤسسات لاسيما ان القسم الاعظم من امواله هي مطلوبات قصيرة الاجل واجبه الدفع حين الطلب ، وهذا الامر يضع على عاتق المصرف مسؤولية محددة بتلبية جميع طلبات السحب في اوقاتها أي مسؤولية تجنب تعرضه لخطر السيولة. اما من حيث تحقيق العائد فهنالك مصلحة اقتصادية كبيرة للمصرف في زيادة حجم توظيفاته في قروض واستثمارات لأنه كلما زادت قروض المصرف واستثماراته زاد اجمالي الايراد وكلما كانت تلك التوظيفات قليلة السيولة كلما كانت تدر عليه عائداً اكبر وهذا الدافع قد يغري المصرف بزيادة موجوداته غير السائلة وبالتالي يصبح مركزه المالي مهدداً لانه عندما يضيف الى قروضه واستثماراته يضيف في الوقت ذاته الالتزامات التي يرتبط بها وبالتالي يجب ان يكون مستعداً لمواجهة طلبات المودعين بحسب ودائعهم في أي وقت ، ومن ذلك نرى مدى التشابك والتلازم بين العائد المصرفي وخطر السيولة وعليه يمكن القول ان السياسات التوظيفية للمصارف تتنازعها العديد من العوامل اهمها العائد المصرفي وخطر السيولة وبالتالي فإن تلك السياسات هي محصلة لتلك القوى المتأصرة مع بعضها . (١)

---

(١)كمال شرف ، هاشم ابو عراج ،النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ،١٩٩٤، ص٨٩

المبحث الرابع: اساليب وتحليل خطر السيولة

يشير خطر السيولة كما اسلفنا سابقا ، الى عدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته في الاجل القصير . وبمعنى اخر ، ينشا خطر السيولة نتيجة عدم تخصيص الاموال الكافية لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الاخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد او عند الطلب ، الامر الذي قد يترتب على ذلك تعرض المصرف لمصاعب او ازمات في حالة وقوع خطر السيولة . ولقياس هذا الخطر في المصارف عينة الدراسة تم الاعتماد على المقاييس الاتية:

١. نسبة القروض /الودائع

يشير ارتفاع هذا المقياس الى ارتفاع خطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة القروض والسلف الى الودائع ، مما يعني انخفاض سيولة المصرف وبالتالي انخفاض قدرته على تلبية مسحوبات الودائع وذلك بسبب كون القروض اقل بنود الموجودات سيولة . وبالتالي فعلى المصرف توخي الحيطة والحذر تجاه السيولة ، اذ عليه زيادتها او الحد من التوسع من الاقراض . والجدول (1) يوضح هذه النسبة في المصارف عينة الدراسة .

الجدول (1)

نسبة القروض /الودائع للمصارف عينة الدراسة

السنوات *المصارف* *عينة الدراسة*	2013	2014	2015	2016	2017	2028	2019	2020	2021	2022	M	STD	Min	Max
مصرف الرافدين	0.22	0.12	0.04	0.01	0.10	0.03	0.06	0.06	0.12	-	0.09	0.06	0.01	0.22
مصرف بغداد	**0.17**	**0.48**	**0.23**	**0.12**	**0.18**	**0.36**	**0.41**	**0.30**	**0.28**	**0.16**	**0.27**	**0.12**	**0.12**	**0.48**

الجدول : من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة .

يتضح من الجدول (1) ان المتوسط العام لنسبة القروض / الودائع في مصرف الرافدين بلغ 0.09 وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمتوسط العام للمصارف والبالغ 0.22 ، وكانت هذه النسبة في ادنى مستوى لها بلغت 0.01 اما اعلى مستوى لها كان

اذ بلغت 0.22 . ويلاحظ اتجاه هذه النسبة الى الانخفاض وبشكل كبير ، ويعزى ذلك الى توظيف المصرف جزءاً كبيراً من موجوداته في توظيفات مختلفة اغلبها في استثمارت شبه سائلة والتي شكلت نسبة كبيرة منها والاحتفاظ بالجزء الاخر على شكل نقدية في خزائن المصرف او لدى المصارف الاخرى وقد لا يعد هذا مؤشراً ايجابياً للمصرف ولاسباب عديدة منها : عدم اتاحة الفرص للمصرف لتحقيق عوائد مناسبة تتسجم وحجم المصروفات التي يتحملها . فضلا على ان تحقيق ايرادات حقيقية لمصرف الرافدين الحكومي التي توجه عوائده في النهاية الى موازنة الدولة ، والتي لا ينبغي ان يكون مصدر هذه العوائد هي الدولة ذاتها . اما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت قيمته منخفضة ايضاً اذ بلغ 0.06 وذلك مقارنة مع المتوسط العام للانحراف للمصارف عينة الدراسة والبالغ 0.09 . وهذا يشير الى انخفاض درجة انحراف خطر السيولة في عمل المصرف .

اما في مصرف بغداد يتضح من الجدول (1) ان المتوسط العام له بلغ 0.27 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف . وقد حققت هذه النسبة ادنى مستوى لها اذ بلغت 0.12 اما اعلى مستوى لها اذ بلغت 0.48 . ويتضح ايضاً ان اتجاهات هذه النسبة في مصرف بغداد ارتفاع نسبة القروض / الودائع عموماً في مصرف بغداد . ويعزى ذلك الى طبيعة عمل هذه المصارف كونها شركات مساهمة خاصة تسعى الى تحقيق الارباح بما يعزز موقفها السوقي وهذا يتم من خلال قيامها بتوظيف اموالها المتاحة لديها في القروض ذات العوائد والمخاطر العالية . اما بالنسبة للانحراف المعياري في مصرف بغداد قد بلغ 0.12 وهي نسبة مرتفعة واعلى من المتوسط العام للانحراف للمصارف . مما يشير الى ارتفاع درجة انحراف وتشتت خطر السيولة في هذا المصرف .

وما يعزز النتائج التي تم التوصل اليها وفق المؤشر الاول المستخدم في قياس خطر السيولة ما ورد في نتائج المؤشر الثاني من مقاييس خطر السيولة وهي نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل / الودائع .

٢. نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل / الودائع

يعكس ارتفاع هذا المقياس انخفاض خطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الاستثمارت قصيرة الاجل التي يواجه بها المصرف التزاماته المالية . وتتمثل اغلب هذه الاستثمارات في حوالات الخزينة والسندات الحكومية . ويوضح الجدول (3-2) هذه النسبة في المصارف عينة الدراسة .

الجدول (2)

نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل /الودائع للمصارف عينة الدراسة

السنوات / المصارف عينة الدراسة	2013	2014	2015	2016	2017	2028	2019	2020	2021	2022	M	STD	Min	Max
مصرف الرافدين	**0.45**	**0.39**	**0.77**	**0.71**	**0.70**	**0.74**	**0.71**	**0.69**	**0.64**	-	**0.64**	**0.13**	**0.39**	**0.77**
مصرف بغداد	**0.39**	**0.22**	**0.24**	**0.21**	**0.38**	**0.27**	**0.26**	**0.43**	**0.53**	**0.54**	**0.35**	**0.13**	**0.21**	**0.54**
المتوسط العام											**0.43**	**0.14**		

الجدول : من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة .

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (١) يتضح ان مصرف الرافدين حقق اعلى متوسط عام لنسبة الاستثمارات قصيرة الاجل / الودائع بلغ 0.64 وذلك مقارنة بالمتوسط العام للمصارف البالغ 0.43 . وقد بلغت النسبة ادنى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ ما مقداره 0.39 اما اعلى مستوى لها كان اذ بلغت 0.77 . ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة في مصرف الرافدين عموماً ، مما يعني هذا انخفاض درجة خطر السيولة في المصرف ، وبهذا فان اتجاهاتها كانت عكس اتجاهات النسبة السابقة (القروض /الودائع) . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى الودائع نحو 0.64 في حين بلغت نسبة القروض الى الودائع نحو 0.12 في ذات العام مما يعني النسبة الاقل . ومثل هذا التوجه دليل على سلامة السياسة الاستثمارية في مصرف الرافدين ، بتوجيه المتاح لديه من اموال نحو الاستثمار بدلاً من تجميدها كنقد ، وفقدانه فرصة الحصول على الايرادات المتوقع تحصيلها من هذه الاستثمارات الا ان على الادارة مراعاة تحقيق التوازن بين السيولة والمخاطرة ، بالاحتفاظ بقدر منها لمواجهة المخاطر التي قد تنشأ

بسبب السحب الكبير غير المتوقع للودائع ، وعلى المصرف ايضاً التوسع في مجال الاستثمارات والتوظيفات بمنح القروض طويلة الامد لتقليل السيولة وتعظيم العوائد. وبالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.13 وهي نسبة متقاربة مع المتوسط العام للانحراف المعياري البالغ 0.14 مما يعني استقرار هذه النسبة في مصرف الرافدين نوعاً ما .

اما في مصرف بغداد بلغ المتوسط العام له 0.30 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف والبالغ 0.43 وكانت النسبة في ادنى مستوى لها عام ٢٠٠٣ اذ بلغت 0.10 اما اعلى نسبة لها كان في عام ٢٠٠٧ اذ بلغت 0.54 اما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت نسبته مرتفعة جداً واعلى من المتوسط العام للانحراف المعياري للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ 0.16 مما يعني ارتفاع درجة انحراف وتشتت خطر السيولة في مصرف بغداد واكثر من المصارف السابقة . ويلاحظ ايضاً من الجدول (3) بان هذه النسبة في مصرف بغداد بدأت بالارتفاع بشكل تصاعدي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام٢٠٠٧ ، اذ كان المصرف يركز خلال هذه المدة على الاستثمارات المالية قصيرة الاجل ، ثم بدات النسبة بالانخفاض بشكل تنازلي لتبلغ 0.16 فقط . مما يعني ذلك تقليل توجه المصرف نحو الاستثمارات قصيرة الاجل بعد عام ٢٠٠٨ . المؤشر الثالث لقياس خطر السيولة فيتمثل بتحليل الارصدة النقدية وشبه النقدية / الودائع .

- تصنيف المصارف عينة الدراسة حسب مستوى خطر السيولة فيها

استكمالا للنقطة الاولى والتي تناولت قياس وتحليل خطر السيولة في المصارف عينة الدراسة . سيتم في هذا الجزء من الدراسة تصنيف تلك المصارف حسب مستوى خطر السيولة فيها ، وذلك باخذ الوسط الحسابي لكل نسبة وانحرافها المعياري . والجدول (5) يوضح ذلك .

الجدول (5)

تصنيف المصارف عينة الدراسة حسب مستوى خطر السيولة فيها

المصارف عينة الدراسة	مقاييس خطر السيولة الكلية							
	نسبة القروض / الودائع		نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل / الودائع		نسبة الأرصدة النقدية و شبه النقدية / الودائع		نسبة الودائع / الموجودات	
مصرف الرافدين	0.09	0.06	0.64	0.13	0.94	0.12	0.91	0.02
مصرف بغداد	0.27	0.12	0.30	0.16	0.68	0.25	0.75	0.12
المتوسط العام	0.22	–	0.43	–	0.79	–	0.80	–
المتوسط العام للانحراف المعياري	–	0.09	–	0.14	–	0.16	–	0.08

الجدول : من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة .

يعد مصرف الرافدين افضل المصارف في انخفاض احتمالية تعرضه لخطر السيولة ، حيث حقق ادنى مستوى من نسبة القروض / الودائع والتي يعكس ارتفاعها ارتفاعاً في خطر السيولة . اذ بلغ المتوسط العام له 0.09 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف والبالغ 0.22 . كما يعد مصرف الرافدين اقل انحرافا وتشتتا في خطر السيولة فقد بلغ الانحراف المعياري للنسبة 0.06 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للانحراف المعياري للمصارف عينة الدراسة والبالغ 0.09 .

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني (الاستثمارات قصيرة الاجل / الودائع) ، والتي يعني ارتفاعها انخفاضاً في خطر السيولة . ان مصرف الرافدين يعد اقل المصارف تعرضا لخطر السيولة واقلها انحرافا وتشتتا في هذا الخطر . ويمكن ملاحظة ذلك من المتوسط العام والانحراف المعياري لنسبة الاستثمارات قصيرة الاجل / الودائع المتحققة في مصرف الرافدين المبينة في الجدول (5) حيث يتضح من الجدول ان هذا المصرف حقق اعلى مستوى عام له بلغ 0.64 مقارنة بالمتوسط العام البالغ 0.43 وبلغ الانحراف المعياري له 0.13 . ويعد مصرف بغداد اكثر المصارف تعرضا لخطر السيولة واكثر درجة في الانحراف والتشتت لهذا الخطر . اذ سجل المصرف اقل متوسط عام له بلغ 0.30 كما سجل اعلى انحراف بلغ 0.16 .

وبموجب المؤشر (الارصدة النقدية وشبه النقدية / الودائع) والتي يعكس ارتفاع هذه النسبة انخفاضاً في خطر السيولة . يعد مصرف الرافدين اقل تعرضا لخطر السيولة واقل تشتتا وانحرافا في هذا الخطر من المصارف عينة الدراسة . اذ بلغ المتوسط العام له 0.94 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام البالغ 0.79. وبلغ الانحراف المعياري له 0.12 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للانحراف والبالغ 0.16 . اما مصرف بغداد فيعد اكثر المصارف تعرضا لخطر السيولة واكثر انحرافا وتشتتا في هذا الخطر. اذ بلغ المتوسط العام له 0.68 وهي اقل نسبة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف ، فيما سجل اعلى قيمة للانحراف المعياري بلغت 0.25 .

وبموجب المؤشر (الودائع / الموجودات) والتي يعكس ارتفاعها انخفاضاً في خطر السيولة . يعد مصرف الرافدين اقل المصارف تعرضا لخطر السيولة واقلها انحرافا وتشتتا في هذا الخطر . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المتوسط العام والانحراف المعياري لنسبة الودائع / الموجودات المتحققة في مصرف الرافدين المبينة في الجدول (5) . يتضح من الجدول ان هذا المصرف حقق اعلى مستوى عام له بلغ 0.91 مقارنة بالمتوسط العام والبالغ 0.80 ، وسجل اقل انحراف معياري له بلغ 0.02 وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط العام للانحراف والبالغ 0.08 .

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

١ـ الاستنتاجات

توصلت الدراسة من خلال المراجعة النظرية لما سبق والتطبيق الفعلي للبيانات ، الى مجموعة من الاستنتاجات على المستويين النظري والتطبيقي نلخص اهمها في جانبين :

الجانب الاول : الاستنتاجات المستوحاة من الجانب النظري

١. تتعرض المصارف الى مخاطر متنوعة ذات طبيعة مغايرة لمخاطر منظمات الاعمال الاخرى بسبب طبيعة عملها المتمثلة بالتعامل مع اموال الغير ، مما يؤثر على عوائدها المتحققة جراء هذا التعامل .
٢. يعد خطر السيولة احد اهم مخاطر العمل المصرفي والمؤثرة على العائد الخاص بالمصرف ، وان التعامل الصحيح مع هذا الخطر يكون من خلال تطبيق إدارة كفوءة لخطر السيولة بحيث ينظر اليه نظرة شمولية ويحدد الارتباط بينه وبين أثره الكلي على إداء المصارف والعوائد المتحققة لها .
٣. من ابرز الاسباب التي تقف وراء التعرض لمخاطر السيولة في المصارف ، ما ياتي :

- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف،مما يؤدي الى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث اجال الاستحقاق .
- سوء توزيع الموجودات على استخدامات يصعب تحويلها لارصدة سائلة .
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية .
- هذا وتسهم بعض العوامل الخارجية مثل الظروف السياسية والاقتصادية والازمات الحادة في اسواق رأس المال في التعرض لخطر السيولة .

٤. يحظى مفهوم العائد المصرفي ومؤشراته بأهمية كبيرة من قبل إدارات المصارف ، نظرا لان نجاح إدارة أي مصرف او فشلها يقاس عادة من خلال تحقيقها للعوائد المناسبة التي تمثل مصدراً من مصادر ثقة المودعين والدائنين للمصرف ، فضلاً عن كونه احد الوسائل لزيادة رأسمال المصرف. وكذا يمكن للمصرف من خلال العوائد زيادة احتياطاته، ومن ثم مواجهة اية خسائر محتملة وكل ذلك من شانه تأكيد استقرار المركز المالي للمصرف وارضاء المالكين .
٥. تعد العوائد مؤشراً مهماً لاداء المصرف وهدفاً اساسياً لبقائه واستمراره وامرا ضروريا ، اذ بدونه لا يستطيع المصرف ان ينمو ويتطور. لذلك تسعى المصارف جاهدة لتحقيق العائد وتعظيمه من خلال كل المستلزمات والامكانيات الضرورية لذلك .
٦. هناك العديد من العوامل والمخاطر التي تؤثر في العائد المصرفي منها ما هو داخل المصرف يعتمد على قراراتها وسياساتها، ومنها ماهو خارجي يأتي من الظروف المختلفة والبيئة التي يمارس المصرف فيها عمله ونشاطه .

٢ – التوصيات

١. في ضوء ما توصلت اليه الدراسة ولتحقيق المزيد من الدراسات
٢. تبني دراسات مستقبلية في الميدان المبحوث وعلى عينة من المصارف العربية التي تعمل في بيئة اكثر ازدهاراً واستقراراً ، لكي يتسنى الخروج بنتائج عملية تعكس اثر خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية .
٣. تبني دراسات مستقبلية عن ادارة المخاطر المصرفية نظراً لاكتساب هذا الموضوع اهمية متزايدة لدى المصارف ، كما ادرجته لجنة بازل كاحد اهم المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية .

المصادر

(١) رغد رياض عبد الله الحسنكو ، (٢٠٠٤) ، تحليل النمو وأثره في المخاطرة المالية للاسهم العادية (دراسة تطبيقية في مجموعة من شركات القطاع الصناعي المساهمة المسجلة في سوق بغداد للاوراق المالية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

(٢) مفلح عقل ، (١٩٨٣) ، تخطيط السياسة الائتمانية للمصرف التجاري ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد٣ ، عدد٢٧ .

(٣) سرمد كوكب الجميل ، (١٩٩٣) ، مؤشرات القدرة الايفائية في ادارة ميزانية مصرف الرافدين ، مجلة تنمية الرافدين ، عدد٤١ ، جامعة الموصل ، العراق .

(٤) طارق عبد العال حماد ، (١٩٩٩) ، تقييم ادارة البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .

(٥) عبد العزيز محمد احمد المخلافي ،(٢٠٠٤) ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

(٦) فريدي باز ، (١٩٩٤) ، التحليل المالي للمصارف العربية ، النسب المالية في ادارة الموجودات والمطلوبات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد١٤ ، عدد١٦٤ ، بيروت ، لبنان .

(٧) منير ابراهيم هندي ، (١٩٩٤) ، ادارة المنشاة المالية ، ط١ ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر .

(٨) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، (٢٠٠٠) ، تنظيم وادارة البنوك ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر .

(٩) عبد الحليم كراجه واخرون ، (٢٠٠٢) ، الادارة والتحليل المالي ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

(١٠) سرمد كوكب الجميل ، (٢٠٠٢) ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق .

(١١) مؤيد الفضل ، (٢٠٠٢) ، مؤشرات اداء النظام المصرفي الخاص والعام في العراق ، دراسة مقارنة ، مجلة افاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات ، مجلد٢١ ، عدد٨٤ ، ابو ظبي ، الامارات .

(١٢) السعيد فرحات جمعة ، (٢٠٠٠) ، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

(١٣) عبد المطلب عبد الحميد ، (٢٠٠٠) ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .

(١٤)عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، (٢٠٠٠) ، تنظيم وادارة البنوك ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
(١٥)عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، محمد سعيد سلطان ، (١٩٩٣) ، ادارة البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
(١٦)زياد سليم رمضان ، محفوظ احمد جوده ، (١٩٩٥) ، ادارة البنوك ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن .
(١٧)زياد سليم رمضان ، محفوظ احمد جوده ، (١٩٩٦) ، ادارة البنوك ، ط٢ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن .
(١٨)سامي خليل ، (١٩٨٩) ، النقود والبنوك ، مؤسسة الكميل للتوزيع والنشر ، الكويت .
(١٩)عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، (٢٠٠٤) ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
(٢٠)عبد النافع الزرري ، غازي فرح ، (٢٠٠٠) ، الاسواق المالية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .
(٢١)عماد محمد علي عبد اللطيف العاني ، (٢٠٠٢) ، اندماج الاسواق المالية الدولية (اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .
(٢٢)عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، (١٩٩٠) ، النقود والبنوك ، بغداد ، العراق .
(٢٣)فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، (٢٠٠٠) ، ادارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .
(٢٤)كمال شرف ، هاشم ابو عراج ، (١٩٩٤) ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا .
(٢٥)محمد سويلم ، (١٩٩٢) ، ادارة البنوك وبورصات الاوراق المالية ، ط١ ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .
(٢٦)محمد سويلم ، (١٩٩٨) ، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، دار الاشعاع للنشر ، الاسكندرية ، مصر .